

فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذٍ^(١) ..

ثم قال : وقد يجزآن على تقدير « ما » زائدة^(٢) .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة اعترض على زيادة « ما » بعدهما ، قال^(٣) : وإن قرنا بـ « ما » فالنصب عند الجمهور واجب ، لأن « ما » مصدرية ، والفعل في تأويل مصدر ، وذلك المصدر في تأويل وصف ، وذلك الوصف حال ، وذلك الحال فيه معنى الاستثناء .

ثم قال : وروى الجرمي عن بعض العرب جواز الجرّ مع « ما » ونحوه ذلك على تقدير زيادة « ما » وزيادة « ما » قبل الجار والمجرور شاذة ، وإنما قياسها أن تزداد بينهما نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾^(٤) و ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾^(٥) و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾^(٦) .

وقال في شرح الشذور^(٧) : وحكى الجرمي والرعي والأحفش الجر بعد ما نحلا وما عدا ، وهو شاذ ، فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة . فإن قلت : لم يجب عند الجمهور النصب بعد « ما نحلا وما عدا » وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان ؟

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨٩ .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٩٢ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣١ .

(٤) سورة المؤمنين آية ٤٠ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٦) سورة النساء آية ١٥٥ .

(٧) شرح شذور الذهب ٢٦٢ - ٢٦٣ .